يفيد قصر الجنس على شيء كالعكس اي كما ان تعريف المسند اليه بلام الجنس قد يفيد ذلك فكلاهما قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا نحو زيد الامير والامير زيدا ومبالغة لكماله فيه نحو زيد الشجاع والشجاع زيد والحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدا فهو مقصور على الخبر سوا كان الخبر معرفة كما مرا ونكرة نحو الجديد فان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا والجنس حينئذ فقد يبقى على اطلاقه كما مر وقد يقيد بوصف او حال او ظرف او نحو ذلك نحو هذا الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الامير في البلد وهو الواهب الف قنطار والتقييد بقد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء • اذا قبح البكاء على قتيل • رايت بكاك الحسن الجميلا • فانه يعرف بحسب الذوق السليم والتدرب في معاني كلام العرب انه ليس المعنى ههنا على القصر وان امكن ذلك بحسب النظر الظاهر والتامل القاصر نبه على ذلك السعد التفتازاني ووصفه اي المسند نحو زيد رجل عالم او اضافه نحو زيد غلام رجل لافادة بزيادة ما اي لفائدة تتم بها لما مر من ان زيادة الخصوص توجب تمام الفائدة وتقديمه لاجل ان تحقق ان يثبت ذلك التقديم اي يفيد تخصيصا بالمسند اليه على المسند كما مر في ضمير الفصل نحو تميمي انا اي انا مقصور على التميمية لا اتجاوزها الى القيسية فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهم بعضهم ولافادة التخصيص لم يقدم الظرف في لا ريب فيه لئلا يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله بناء على اختصاص عدم الريب بالقران وتفاول نحو سعدت بغرة وجهك الايام وتشوقا لذكر المسند اليه بان يكون في المسند المتقدم طول يشوق النفس الى ذكر المسند اليه فيكون له وقع في النفس ومحل من القبول لان الحاصل بعد الطلب اعز من المساق بلا تعب كقوله • ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحاق والقمر • او تنبيها بدا اي ابتدا لانه خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدا كقوله • له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر

حيا

حيث لم يتيقن هم لم وتاخيره لموجب مرهناك اي في تقديم المسند اليه

رابعها تعلقات الفعل ... فذكر مفعول به لجمل
فعلا ملابسا له فان حذف ... فجعل الفعل كلازم عرف
فلا تقديم الا قيدا ... مالائق بالمقام

الباب الرابع تعلقات الفعل اي احوال متعلقاته بكسر اللام وان صح الفتح اذ المراد بها معمولات الفعل والمعروف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح يجري فيها كثير من الاعتبارات السابقة في البابين السابقين كالذكر والحذف والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك وقد ذكرنا في هذا الباب تفصيل بعض لاختصاصه بمزيد بحث فيه فنقول ذكر المفعول مع الفعل لجعل الفعل ملابسا له كذكر الفاعل معه فذكر كل منهما لجعل الفعل ملابسا له الفاعل من جهة صدوره عنه والمفعول به من جهة وقوعه عليه لا بجعل الفعل واقعا في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو اريد ذلك لقيل وقع الضرب ووجد او ثبت من غير ذلك كذا الفاعل او المفعول لكونه عبثا فان حذف اي لم يذكر المفعول به مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فان جعل الفعل كاللازم المعروف من علم التصريف بان كان الغرض اثبات الفعل لفاعله او نفيه عنه مطلقا من غير اعتبار تعلقه بمفعول فلا تقدر ثم لان المقدر كالمذكور في ان السامع يفهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينقض غرض المتكلم فان قولنا فلان يعطي الدنانير يكون لبيان جنس ما تناوله الاعطاء لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفي ان يوجد منه اعطا فان لا اي وان لم يجعل الفعل المذكور عند عدم ذكر المفعول به كاللازم بان قصد تعلقه بمفعول غير مذكور فقدر مالائق بالمقام اي مفعولا به لائقا بالمقام ان عاما فعاما وان خاصا فخاصا ثم الاول وهو الذي جعل كاللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل مطلقا

Copyright © King Saud University